انعكاسات التجربة الجزائرية في الإصلاح الكمركي على المتغيرات الاقتصادية

The implications of the Algerian experience in customs reform on economic variables

الباحثة طيبة عقيل عبد
Teeba aqeel abd
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة العراقية

ا.م.د هزاع داوود سلمان
Hzza Daoud Salman
The College of Administration and Economics, Al Iraqia University

Teebaaqeel6663@gmail.com

تاريخ تقديم البحث: 2022/07/26
تاريخ قبول البحث: 2022/09/10

المستخلص

هدف البحث الى تحديد الاجراءات الإصلاحية الكمركية في الاقتصاد الجزائري، وانعكاسات الاصلاحات الكمركية على المتغيرات الاقتصادية. لهذا قدمت الجزائر برنامجا لدعم الانتعاش الاقتصادي أو البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009، وكذلك قدمت البرنامج الثاني للإنعاش الاقتصادي 2010–2014 ، وتم توقيع اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في أبريل 2002 ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وتحدد الاتفاقية إطارًا للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وقواعد المنشا في جميع المجالات.

واستنتجت الدراسة ان الانعكاسات المالية للاصلاحات الجزائرية للكمارك كانت وفق الاتي:-

بلغت اهمية الضريبة الكمركية / الضرائب الاجمالية خلال 2004– 2016 بنسبة (7.85%). وبلغت اهمية الايرادات الكمركية الى الايرادات العامة للمدة 2005 – 2015 في المتوسط بنسبة(12.53). وبلغت نسبة الايرادات / التجارة الخاجية بمتوسط (3.1) خلال 2005– 2016.

الكلمات المفتاحية، التجربة الجزائرية في الاصلاح الكمركي، البرامج الجزائرية

Abstract

The aim of the research is to determine the customs reform measures in the Algerian economy, and to determine the customs revenues and the extent of their diversity in tax revenues. For this reason, Algeria presented a program to support economic recovery or a supplementary program to support growth 2005-2009, as well as the second economic recovery program 2010-2014, and the Association Agreement between the European Union and Algeria was signed in April 2002 and entered into force in September 2005, and the agreement sets out a framework for the relationship between the Union European, Algerian and rules of origin in all areas. The study concluded that the financial repercussions of the Algerian reforms, as the importance of the customs tax / total taxes during 2004-2016 amounted to (7.85%). The importance of the customs revenues to the general revenues for the period 2005-2015 reached an average rate of (12.53). The ratio of foreign revenue/trade ratio reached an average of (3.1) during 2005-2016.

Keywords: The Algerian Experience In Customs Reform, Algerian Programmes

.

المبحث الاول/ منهجية البحث والدراسات السابقة

مقدمة

ركزت الجزائر إهتمامها على إقامة قاعدة متينة للإصلاح الجمركي، هي التنسيق فيما بين سياسة الإصلاح الجمركي وسياسة التحرير التجاري، بل إن إصلاح الكمارك كان جزءً من خطة رئيسية للإصلاح الإقتصادي.

واصبحت خطة الإصلاح الجمركي في الجزائر أمراً لا بد منه في سبيل انجاح الإصلاح الإقتصادي وتجسيد أهدافه، فلا تزال عملية تطوير نظم العمل الكمركي في الجزائر مستمرة، لتغطية جميع جوانب الإدارة الجمركية المرتبطة بتطوير القوانين والتشريعات الجمركية، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتطبيق نظم جمركية مستحدثة لاسيما نظام إدارة المخاطر ونظام الرقابة اللاحقة، فضلا عن تطوير قدرات الكمارك فيما يتعلق بموضوع قواعد المنشأ والتقييم الجمركي والتركيز على العنصر البشري المؤهل القادر على إحداث التغيير المطلوب.

هذا ما تشير إليه التجربة في جملة النتائج المتحققة من عملية التطوير الجمركي، وإستعراض أهم المعوقات والنقائص التي سجلت ضمن مسيرة الإصلاح الجمركي في الجزائر. إضافة إلى تقييم برامج الإصلاح الجمركي التي نفذتها إدارة الكمارك الجزائرية بالتعاون مع غيرها من الإدارات الحكومية وبالتنسيق والتعاون مع الهيآت الدولية المختصة[1].

المشكلة

بعد عام 2004، شهدت السياسة المالية والتجارية اصلاحات مالية تمثلت بتغير القوانين ومضمونها المالي وكان المطلوب منها ان تعكس اثار مالية واقتصادية، الا ان الواقع المالي الجزائري يشير عكس ذلك وحسب التجربة الجزائرية، وتبعاً لمرحلة الشراكة الجزائرية – الاوربية التي مرت بها الجزائر في تنمية برامج الإصلاح للمؤسسات المالية، الا ان الاصلاحات في النظام الضريبي الكمركي في الجزائر دون المستوى المطلوب ، ويقيد القدرة على تنوع الايرادات وتعبئة الإيرادات غير النفطية.

الفرضية

ان الانفتاح التجاري في الجزائر، يقود الى اجراء اصلاحات كمركية. ثم يودي الى تنويع الإيرادات الضريبية

أهمية البحث:

1- بيان أهم الاجراءات الإصلاحية التي اتخذتها السياسة التجارية الجزائرية بعد عام 2003.

2-تحليل مساهمة الايرادات الكمركية واهميتها في بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر ، ومدى اهمية الايرادات الكمركية في تنويع الايرادات العامة.

أهداف البحث:

1- تحديد الاجراءات الإصلاحية الكمركية القانونية والتنظيمية في الاقتصاد الجزائري ، ومحاولة التعرف على النجاح المالي او الفشل لهذه الاصلاحات.

2- تحديد الايرادات الكمركية ومدى نسبتها في المتغيرات الاقتصادية.

[1] بحث مستل من رسالة ماجستير

الدراسات السابقة

1-(Holzner and Florin .2011)

عنوان الدراسة (أثر الإجراءات الجمركية على أداء الأعمال في كوسوفو)، وهدفت إلى تحديد العوامل المؤسسية الرسمية وغير الرسمية في الإجراءات الجمركية وتأثيرها على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في التجارة الدولية في كوسوفو على أساس استبيان تم إجراؤه في عام 2009 تظهر نتائج الاقتصاد القياسي أن من أهم المعوقات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة هي استئنافات منتظمة ضد قرارات الجمارك التي يُفترض أنها ناتجة من جملة أمور عن التغييرات المتكررة في القوانين واللوائح شديدة التعقيد. ومع ذلك ، هناك ملف تأثير إيجابي وهام للمؤسسات الجمركية الرسمية التي تسهل تجارة البضائع المستوردة ، أي ما يسمى بالإجراءات الجمركية ذات الأثر الاقتصادي.

وطالما أن بعض العوائق الرئيسية لممارسة الأعمال التجارية في قطاع الاستيراد والتصدير في كوسوفو هي نتيجة لأمور من بينها التغييرات المتكررة في القوانين واللوائح شديدة التعقيد. لذلك نوصي يجب أن تحلل الأبحاث المستقبلية بمزيد من التفصيل الروابط بين قوانين الدولة ولوائحها وسياساتها والمعايير المهمة للرفاهية الاقتصادية للشركات الصغيرة والمتوسطة في كوسوفو.

2- دراسة (Eukeria and Favourate,2015)

عنوان الدراسة (التجارة غير المشروعة والنمو الاقتصادي ودور الجمارك) وهدفت الى التحقق في العلاقة بين اداء المؤسسات الكمركية والتجارة غير المشروعةتعتمد العديد من الاقتصادات النامية بشكل كبير على الضرائب المتعلقة بالتجارة في اقتصادها وخلق الثروة. النمو في التجارة الدولية ، تحديات تتطلب تغييراً في الأداء للجمارك وإدارة الحدود إذا كان لهذه المكاتب أن تعمل بشكل فعال وبكفاءة تسعى الدراسة إلى تحديد خيارات تحسين الأنشطة الجمركية بالترتيب لتعظيم اكتشاف تسرب الإيرادات ، مع الحفاظ على تيسير التجارة، تظهر النتائج أن النشاط الاقتصادي غير القانوني يشوه الاقتصادات المحلية ويحد من الأعمال التجارية المشروعة وعائدات الضرائب. وتخلص الورقة إلى أن تكاليف التجارة غير المشروعة ليست اقتصادية فقط ولكن لها أيضًا آثار اجتماعية ، حيث إن التجارة غير المشروعة تقوض الاستقرار الاجتماعي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات . علاوة على ذلك ، وجد أن الجمارك هي منطقة عالية الخطورة للمسؤولين الفاسدين يمكن أن تسهل التهرب من الخدمة ، مما يتسبب في أضرار مالية كبيرة للحكومة زالميزانية والاستقرار الاقتصادي.

ومن التوصيات المقدمة هي بحاجة إلى ممارسات جمركية محسنة وتقترح تعزيز التعاون بين الجمارك والجهات الفاعلة المختلفة في الاقتصاد ، بما في ذلك القوانين الأخرى وإنفاذ القانون ، للمساعدة في عدم التسلل الى القوانين، وتحديد شبكات الإنتاج والتوزيع للاتجار غير المشروع .

المبحث الثاني/ برامج الاصلاح الكمركي في الجزائر

اولا- برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر في فترة الالفية الثالثة

ركز العمل الحكومي في هذه المرحلة على تكثيف عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بأكمله، وتحرير الاقتصاد الوطني. وادركت الحكومة أنه ليس من الضروري فقط تصميم وتعميق الإصلاحات الاقتصادية بطريقة عملية، ولكن أيضًا لتنفيذ استراتيجية قادرة على إطلاق التقدم، والحفاظ على الاستدامة مع مراعاة الحاجة إلى اتخاذ الوسائل، لتكوين الثروة واغتنام كل فرصة. ومن خلال البرامج الاتية:-

1- برنامج دعم الإصلاح

- قبل عام 2002

يُنظر إلى بداية عام 1999 على أنها مرحلة اندلاع سياسة الانفتاح والإصلاح في الجزائر، وتتميز هذه الفترة بالأهداف الاتية:-

- محاربة الفساد والاحتيال، وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ، وأخيراً تحديث الإدارة والعدل.
- استخدام الموارد العامة لإعادة الاستقرار المالي.
- إدخال القطاع الخاص في الاقتصاد كشريك ذي أولوية.
- الانفتاح التجاري، وتعزيز المنافسة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلق بيئة مواتية للاستثمار.
- الإصلاحات التنظيمية والهيكلية: في مجالات العدل والتعليم والصحة والإدارة المحلية والكمارك[1].

- محتوى برنامج استعادة الدعم.

ويسمى أيضًا البرنامج الإرشادي الوطني، للمدة 2001-2004، ويتم إدراجه في التنمية المستدامة. أهداف هذا البرنامج هي:-

- تقوية مؤسسات اقتصاد السوق
- تطوير البنية التحتية
- تنمية الموارد البشرية
- ترسيخ سيادة القانون والحكم الرشيد

وخصص لهذه الخطة 525 مليار دينار، أي ما يعادل 7 مليارات دولار، شكلت نسبة 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي على مدى ثلاث سنوات. وهدفها امتصاص البطالة .

2- برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي أو البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

بعد الانتهاء من البرنامج الأول للانتعاش الاقتصادي الذي بدأ بين المدة من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 ، شرعت الدولة في برنامج جديد، وهو برنامج دعم الانتعاش 2005-2009، وزاد الكلفة المالية لهذا البرنامج تباعا من 55 مليار دولار في نهاية عام 2004 إلى 100 مليار دولار في عام 2006 وتجاوز 200 مليار دولار في نهاية عام 2009[2] وشمل البرنامج جميع المجالات بدافع الرغبة في تعزيز الاقتصاد الجزائري وتهيئة الظروف للانتعاش، ويهدف البرنامج إلى المجالات الرئيسية الاتية:-

- تحسين مستوى وتكلفة المعيشة
- تطوير البنية التحتية الأساسية
- دعم التنمية الاقتصادية
- تحديث القطاع العام
- تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة

[1]- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر للمدة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، 2020، ص46-50.
[2]- عابد بشكير، دراسة تحليلية للتنمية الاقتصادية في الجزائر للمدة 2001-2014، العدد 14، ص 20.

أما القطاعان الأول والثاني فهما الأولويات الحقيقية، اذ يستوعبان على التوالي 45.4٪ و 40.5٪ من إجمالي الكلفة، فضلا عن قطاع التعليم، ويتركز الجهد على:-

- توفير مليون سكن
- مستشفيات صحية 1755 مستوصف
- إمدادات المياه والصرف الصحي
- ربط توزيع الغاز (مليون منزل)

فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية الكبرى التي تم البدء فيها[1]-

- في قطاع النقل
- تحديث السكة الالتفافية الشمالية 1220 كم
- كهربة الخطوط الموجودة 2000 كم
- تجهيز مترو الجزائر ودراسة توسعه

3- البرنامج الثاني للإنعاش الاقتصادي 2010-2014

أعلنت الحكومة الجزائرية عن خطة خمسية للاستثمار العام 2010 إلى 2014، وتقرر الخطة التحفيز الاقتصادي البالغة 286 مليار دولار لتسريع الإصلاحات الجارية بالفعل، وتحديث الهياكل الاقتصادية المصاحبة. كما تشمل مشاريع البنية التحتية للطرق الكبيرة جدًا، والطرق السريعة، وكذلك السدود، كما يتضمن برنامج الاستثمار العام المعتمد للمدة 2010-2014 ارتباطات مالية تبلغ حوالي 21.214 مليار دينار جزائري (أو ما يعادل 286 مليار دولار) [2]

وحسب راي الخبراء الوطنيين والدوليين في برنامج الإنعاش الاقتصادي المذكور أعلاه فان الجزائر قد أحرزت تقدما ملموسا في تحسين المؤشرات والأهداف الإنمائية، ووفقا لمؤشر التنمية البشرية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 84 من بين 169 دولة. قُدرت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بـ 0.5٪ في عام 2009 مقابل 1.9٪ في عام 1988. وفي مجال الصحة، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 71 عامًا في عام 2000 إلى أكثر من 75.5 عامًا في عام 2009. وفي التعليم تم تسجيل معدل التحاق الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات إلى ما يقرب من 97.96٪ في عام 2009 مقابل 93٪ في عام 1999.

على الرغم من هذا التقدم، لا تزال الجزائر تواجه مصاعب كبيرة في خطة الاستثمار، ولدى سجل الاقتصاد الجزائري تأخيرا تراكميا في الاستثمار الإنتاجي والبنية التحتية، وطوال عملية الإصلاح، لم تكن الحكومة قادرة على عكس الوضع الاقتصادي، واستمرت احتياجات السكان في الازدياد في مجالات التوظيف والصحة والتعليم والثقافة والنقل والبحث العلمي. كما كان الثراء الذي يعيشه الجزائر منذ عام 2000 وتراكم رأس المال، بسبب احتياطيات النفط منذ 2005 وراء افتتاح العديد من المشاريع الاستثمارية بميزانية ضخمة تفوق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري.[3]

[1]- هدى بن محمد، مصدر سابق، ص 58.
[2]-خالد طارق، عادل زقرير، دور برامج الانعاش الاقتصادي (2001- 2014) في تحقيق اصلاح وتنويع الاقتصاد الجزائري، 2017، ص9-11.
[3]- طالبي صلاح الدين، محاولة تقييم برامج الانعاش الاقتصاد الجزائري في ضوء المقاربة الكنزية للمدة 2000-2010، مداخلة مؤتمر الدولي، الجزائر، 2013، ص12.

4- اتفاقية الشراكة الجزائرية – الاوربية

لتعزيز كفاءة الاصلاحات ومتغيرات الاقتصاد الكلي خلال عقد التسعينات ، تم توقيع اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في أبريل 2002 ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 ، وتحدد الاتفاقية إطاراً للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وقواعد المنشا في جميع المجالات. وهي تعمل على تحرر التجارة في السلع بشكل متبادل، مع وجود عدم التماثل لصالح الجزائر. والهدف منها إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حتى غاية 2017، بما في ذلك التفكيك(التخفيض) الكامل للرسوم الجمركية بحلول سبتمبر 2020، وهو الهدف الذي تم تحقيقه، باستثناء بعض التعريفات المتبقية التي لم تلغها الجزائر بعد[1].

تمنح منطقة التجارة الحرة لاتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر معاملة تفضيلية للصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي. في يناير 2014 ، وفي نفس الوقت نفذ الاتحاد الأوروبي تغييرات على مخطط التفضيلات الكمركية، والذي يلغي رسوم الكمركية الاستيرادية من المنتجات القادمة إلى الاتحاد الأوروبي، ويتوفر المزيد من المعلومات حول دعم الاتحاد الأوروبي من المديرية العامة لمفاوضات الجوار والتوسع، وتلغي الجزائر بحلول 1 كانون الثاني (يناير) 2006 كحد أقصى الرسوم الإضافية المؤقتة المطبقة على المنتجات. وتم تخفيض هذه الرسوم على أساس خطي بمقدار 12 نقطة في السنة اعتبارًا من 1 كانون الثاني (يناير) 2002، اذ طبقت الجزائر في عام 2002 ثلاثة مستويات من معدلات التعريفة الأساسية ، أي معدل 5٪ يُفرض على المواد الخام، بينما يُفرض معدل 15٪ على المنتجات شبه المصنعة و 30٪ على المنتجات النهائية، أن عمل ربط التجارة والاستثمار معًا بشكل إلزامي قد يودى في الواقع إلى تشجيع الاستثمار لغرض التصدير.

كما أن اتفاق الشراكة أعطى تفضيلات ومزايا جمركية تتمثل بما ياتي[2]

- المزايا الممنوحة للسلع ذات المنشأ الجزائري:
- المنتجات الصناعية: الإعفاء الكلي من الرسوم الجمركية
- المنتجات الزراعية التي يشملها البرتوكول (1) تخفيض التعريفة الكمركية من 50% إلى 100% من الرسوم الجمركية والحقوق والرسوم ذات الأثر المماثل
- المنتجات الصناعية: الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية والحقوق والرسوم ذات الأثر المماثل إبتداء من 1 أيلول 2005 بالنسبة للمواد المذكورة في الملحق (2) من الاتفاق.
- التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية والحقوق والرسوم المماثلة إبتداءً من 1 أيلول 2005 بالنسبة للمنتجات التي يشملها الملحق (3)، إلى غاية الإزالة الكاملة وذلك في غضون 5 سنوات إبتداءً من السنة الثالثة من بدء هذا الإتفاق (1 أيلول 2007) على وفق الرزنامة في الجدول (1)[3]

جدول (1) نسبة الكمركية التفضيلية

نسبة الحقوق المشتركة	نسبة الحقوق الجمركية التفضيلية				
	2007/9/1	2008/9/1	2009/9/1	2010/9/1	2011/9/1
%5	4	3,5	3	2	1
%15	12	10,5	9	6	3
%30	24	24	18	12	6

المصدر: بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي وتاثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، الجزائر، 2013، ص 185

[1]- حرفوش سهام، اثر قواعد المنشا على التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الاوربية، مجلة الحقوق، العدد 33، ص354.

[2]- ديباك داس غوبتا، «التجارة، الاستثمار، والتنمية بالشرق الوسط وشمال إفريقيا:الالتزام مع العالم، تقرير التنمية، البنك الدولي، 2003، ص 98.

[3]- بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي وتاثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، الجزائر، 2013، ص 185.

- التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية والحقوق والرسوم ذات الأثر المماثل للمنتجات الأخرى المدرجة في الملحق (2) و(3)، إلى غاية الإزالة الكاملة في غضون 10 سنوات إبتداءً من السنة الثالثة من بدء نفاذ هذا الإتفاق (1 أيلول 2007) وفقاً للرزنامة في الجدول (2):

جدول (2) نسبة الكمارك التفضيلية

نسب الحقوق المشتركة	نسب الحقوق الجمركية التفضيلية									
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
%5	4,5	4	3,5	3	2,5	2	1,5	1	0,5	0,2
%15	13,5	12	10,5	9	7,5	4,5	4,5	3	1,5	0,7
%30	27	24	21	18	15	9	9	6	3	1,5

المصدر: بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي وتاثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، الجزائر، 2013، ص176

- المنتجات الزراعية

تخفيض التعريفة من 20% إلى 100% من الحقوق الكمركية والحقوق والرسوم ذات الأثر المماثل في حدود الحصص التعريفة الجمركية المحددة مسبقاً للمنتجات الواردة في البروتوكول (2)

- المنتجات الصيدية:

تخفيض التعريفة من 25% إلى 100% من الحقوق الجمركية والحقوق والرسوم ذات الأثر المماثل للمنتجات الواردة في البروتوكول (4)

- المنتجات الزراعية المحولة:

تنازل فوري: تخفيض التعريفة من 20% إلى 100% من الحقوق الجمركية والحقوق والرسوم ذات الأثر المماثل للمنتجات الواردة في القائمة 1 البروتوكول (5) الملحق (2) مع تحييد الحصص لبعض المنتجات.

- تنازل مؤخر: المنتجات المدرجة ضمن القائمة 2 للبرتوكول (5) الملحق (2)، سيتم دراسة إمكانية تحريرها إبتداءً من السنة الخامسة لبدء نفاذ الإتفاق (1 أيلول 2010).

ونشير إلى أن اصطلاح الكمارك في إطار التصدي لأي محاولة للإحتيال، ذات الصلة بمنشأ المنتوج، تقوم بالرقابة اللاحقة وذلك بمراقبة عملية التصنيع في محلات المصدر وتقوم بتحري مطابقة دليل المنشأ عند الإستيراد.

أما فيما يخص الإستثمار الوطني، فقد عمدت إدارة الكمارك إلى منح العديد من الإمتيازات الجمركية لمختلف المؤسسات والمتعاملين الإقتصاديين، وهذا من أجل تحفيزهم على الإستثمار وخلق الثروة وخلق مناصب شغل، فضلا عن تشجيعهم على خفض التكاليف من خلال الإستفادة من الأنظمة الجمركية الإقتصادية، وهذا ما سنوضحه في النقاط الاتية[1].

1) الإمتيازات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:

تم منح إمتيازات وإعفاءات جمركية عند الإستيراد في ثلاث حالات:-

- الإعفاء من الحقوق الكمركية، والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والتجهيزات المستوردة تحت غطاء قرارات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بمقتضى الأمر (06-08).

([1]) ياسميتة خروب، النظام القانوني للوكالة الوطنية في ترقية الإستثمار، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. الجزائر، المجد 1، العدد 1، كانون الأول 2017، ص 606.

- المعدل المخفض 5% من الحقوق الجمركية، والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والتجهيزات المستوردة بمقتضى قرارات المنح المحررة بعد أول كانون الثاني 1999 وقبل إصدار الأمر رقم (06-08).
- المعدل المخفض 3% من الحقوق الجمركية والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والتجهيزات المستوردة بمقتضى قرارات المنح المحررة قبل 1 كانون الثاني 1999.

2) الإمتيازات الجبائية الممنوحة لقطاع الصناعة الصيدلانية[1].

في هذا الإطار تم إعفاء مؤسسات قطاع الصناعة الصيدلانية المعتمدة من طرف الوزارة المكلفة بالصحة من الحقوق والرسوم الجمركية بالنسبة للمنتجات الكيميائية والعضوية المستخدمة لإنتاج الأدوية.

وتم منح هذه الإمتيازات بموجب:

- المادة (39) من قانون المالية لسنة 2001.
- المرسوم التنفيذي رقم (06-158) الصادر بتاريخ 15 أيار 2006 المعدل والمتمم للأمر (01-309) الصادر بتاريخ 16 تشرين الأول 2001 المحدد كيفية تطبيق أحكام المادة (39) من قانون المالية لسنة 2001 المتعلق بالإعفاء من الحقوق والرسوم بالنسبة للمنتجات الكيميائية والعضوية المستخدمة لإنتاج الأدوية.
- التعليمة رقم (248/م ع ج /م 420) الصادرة بتاريخ 15 آب 2006.

3) الإمتيازات الجبائية الممنوحة لقطاع المناجم[2]

تم الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للأجهزة الخاصة الموجهة مباشرة لأنشطة التنقيب، الإستكشاف والإستغلال المنجمي، بالإضافة إلى الإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية بالنسبة للأجهزة والمواد والمنتجات المستعملة في أنشطة التنقيب والإستغلال المنجمي

وتم منح هذه الإمتيازات بموجب:

- القانون رقم (01-10) الصادر بتاريخ 3 تموز 2001 المتضمن قانون المناجم (خاصة في مواده 173- 174)
- المرسوم التنفيذي رقم (06- 257) بتاريخ 30 تموز 2006 المعدل والمتمم للأمر التنفيذي رقم (03-2569) الصادر بتاريخ 22 تموز 2003 المحدد لقائمة الأجهزة الخاصة المعفية من الرسم على القيمة المضافة والحقوق والرسوم الجمركية.
- التعليمة رقم (299/م ع ج /م 421/ 06) بتاريخ 2006/12/25.

4) الإمتيازات الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

تم منح إمتيازات تتمثل في الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة عند الإستيراد(3)، وكذلك الإستفادة من المعدل المخفض من الحقوق الجمركية، ويهدف هذا الإجراء إلى دعم البطالين ذوي المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة وتحفيزهم على إنجاحها

وتم منح هذه الإمتيازات بموجب

- المرسوم التنفيذي رقم (04-01) الصادر بتاريخ 3 كانون الثاني 2004 المحدد للشروط ومستوى المساعدات المتعلقة بالبطالين ذوي المشاريع الذي يترواح سنهم ما بين 35 إلى 50 سنة.

([1]) سميرة بلعمري، مراجعة المزايا والإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثميرين، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2018. ص 60.

([2]) سميرة بلعمري، مراجعة المزايا والإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثميرين، مرجع سابق، ص 35.

([3]) زهية لموشي، الإمتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر، المجلد 6، العدد 11، انون الثاني 2018، ص 22.

- المرسوم التنفيذ رقم (05-470) الصادر بتاريخ 12 كانون الأول 2005 المحدد للأساليب والإمتيازات الجبائية والجمركية المتعلقة بالبطالين ذوي المشاريع الذين يتراوح سنهم ما بين 35 و50 سنة.

وبذلك فان دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ستظهر التخفيضات الفورية للمنتجات الصناعية والزراعية والبحرية، ويمكن بيان الامتيازات الممنوحة بالجداول (3) و (4) .

جدول (3) التفكيك (التخفيض) للمنتجات الصناعية[1]

نوع المنتج	المعفي	%5	%15	%30	المجموع
الخام	43	355	1617	0	2015
شبة مصنعة	31	3	3	0	37
المصنعة	23	0	1	0	24
	97	358	1621	0	2076

المصدر:مراد زايد انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاث الشراكة الاورو- جزائرية، مجلة علةم الاقتصاد والتجارة، 2009، ص9.

ومن الجدول نلاحظ ان الاعفاء يشمل 97% من المواد الخام، وان المواد الخاضعة للكمرك هي 5% و 15%، وان 2076 صنف معفى من الضرائب

اما المنتجات الصناعية فانها ستستفيد عند الاستيراد من التخفيض 100% او 50 % او 20% من النسب المفروضة عليها ومن الجدول (4) نلاحظ ان 72% من الاصناف تستفيد نسبة 100%

جدول (4) التفكيك (التخفيض) للمنتجات الصناعية[2]

الصنف حسب التخفيض الضريبة المطبقة	الصنف المشمول للتخفيض 20%	الصنف المشمول للتخفيض 50%	الصنف المشمول لخفيض 100%	المجموع
%5	0	0	39(11 بدون تحديد حصص)	39
%15	0	0	9	17
%30	19	4	35 (1 بدون تحديد حصص)	58
المجموع	19	12	83(1 بدون تحديد حصص)	114

المصدرمراد زايد انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاث الشراكة الاورو- جزائرية، مجلة علةم الاقتصاد والتجارة، 2009،ص11.

وفيما يخص المنتجات الخاصة بالصيد البحري فانها وفق الجدول سوف تستفيد عند الاستيراد من التخفيضات 100% او 25% من النسب المفروضة عليها، وكما في الجدول (5)

جدول (5) التفكيك (التخفيض) للمنتجات الصيد البحري[3]

الصنف حسب التخفيض الضريبة المطبقة	الصنف المشمول للتخفيض 25%	الصنف المشمول للتخفيض 25%	الصنف المشمول لخفيض 100%	المجموع
%5	0	3	3	3
%15	0	0	0	0
%30	49	36	36	85
المجموع	49	39	39	88

المصدرمراد زايد انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاث الشراكة الاورو- جزائرية، مجلة علةم الاقتصاد والتجارة، 2009،ص13.

[1]مراد زايد انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاث الشراكة الاورو- جزائرية، مجلة علةم الاقتصاد والتجارة، 2009، ص9.
[2]مراد زايد، مرجع سابق، ص11.
[3]مراد زايد مرجع سابق 2009،ص13.

اما المنتجات الزراعية المحولة سوف تستفيد من التخفيضات 100% او 50% او 30% او 25% او 20% من النسبة التعريفة المفروضة عليها، وان اكثر من 68% من الاصناف ستستفيد من التخفيض 100% من التعريفة الاساسية. كما في الجدول (6)

جدول (6) التفكيك (التخفيض) للمنتجات الزراعية المحولة[1]

الصنف حسب التخفيض الضريبة المطبقة	الصنف المشمول للتخفيض 20%	الصنف المشمول للتخفيض 25%	الصنف المشمول للتخفيض 30%	الصنف المشمول لخفيض 50%	الصنف المشمول لخفيض 100%	المجموع
%5	0	0	0	0	2	2
%15	0	0	1	1	18(2 تخضع للحصص)	20
%30	3	9	2	0	14(1 تخضع للحصص)	28
المجموع	3	9	3	1	34	50

المصدر:صبرينة فراح، تطور سياسة التعريفة الكمركية في ظل النظام التجاري متعدد الاطراف والعولمة- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، 2011، ص 140.

وبعد 7 سنوات من الاتفاق تلغى الضرائب والرسوم الكمركية تدريجيا على المنتجات الصناعية وتكون كما في الجدول (7)، وان 1100 صنف يستفاد من التخفيض الكمركي

جدول (7) التفكيك (التخفيض) للمنتجات الصناعية[2]

نوع المنتج	المعفي	%5	%15	%30	المجموع
الخام	0	27	24	-	52
شبة مصنعة	0	744	153	15	912
المصنعة	0	34	51	51	136
	0	805	288	66	1100

المصدر: **صبرينة فراح، مصدر سابق،** ص 141 .

اما التخفيض الثاني ولمدة 10 سنوات وابتداءا من السنة الثالثة يكون كما في الجدول (8) ، يتبين ان 1964 صنف مشمول وخاضع للتخفيض

جدول (8) التفكيك (التخفيض) للمنتجات الصناعية

نوع المنتج	المعفي	%5	%15	%30	المجموع
الخام	1	4	29	228	262
شبة مصنعة	4	17	16	255	292
المصنعة	0	37	70	1303	1410
المجموع	5	56	117	1786	1964

المصدر:مراد زايد انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاق الشراكة الاورو- جزائرية، مجلة علقم الاقتصاد والتجارة، 2009،ص9.

[1]

[2]صبرينة فراح، تطور سياسة التعريفة الكمركية في ظل النظام التجاري متعدد الاطراف والعولمة- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، 2011، ص140.

المبحث الثالث– انعكاسات الاجراءات الاصلاحية الكمركية لاتفاقية الشراكة الاورو– جزائرية

اولا– الانعكاسات المحلية

ا– الايرادات الكمركية مقابل الضرائب الاجمالية والبترولية

يوضح الجدول (9) تطور الايرادات الكمركية ومقارنتها مع الضرائب الاخرى بعد الاتفاقية الاورو– جزائرية، والتي بدات من عام 2005، اذ يتبين ان الضرائب الاجمالية ارتفعت من 1528000 عام 2004 الى 4747430 مليار دينار عام 2016، ويرجع ذلك الى ارتفاع الاجور ، والذي ادى الى ارتفاع الدخل، بسبب اعتماد البلاغ على الاستثمارات مما رافق ذلك ارتفاع الايرادات الكمركية الى الضرائب الاجمالية

اما الايرادات التي تفرض على اكتشاف البترول فقد ارتفعت من 862200 مليار دينار الى 1682550مليار دينارعام 2016، بسبب ارتفاع اسعار المشتقات النفطية

وفيما يخص الايرادات الكمركية فانها ارتفعت ايضا من 144810 عام 2004 الى 555350 مليار دينار عام 2016 ، اي انها تضاعفت بحدود 383% مقارنتة عام 2004، بسبب دخول الجزائر بالشراكة الاوربية، والتي ادت الى ارتفاع الواردات، مما ارتفعت جباية الكمارك الجزائرية.

جدول (9) تطور الايرادات الكمركية في الجزائر 2004– 2016 (مليار دينار)[1]

السنوات	الضرائب الاجمالية	الضريبة البترولية	الايرادات الكمركية	نسبة الضريبة البترولية / الضرائب الاجمالية	الضريبة الكمركية / الضرائب الاجمالية
2004	1528000	862200	144810	54.0	9.4
2005	1635830	899	147980	54.9	9.0
2006	1667920	916	117080	54.9	7.0
2007	1802616	973	120753	53.9	6.6
2008	1924000	970200	121300	50.4	6.3
2009	2786600	1628500	149600	58.4	5.3
2010	3081500	1835800	170300	59.5	5.5
2011	2992400	1472400	160400	49.2	5.3
2012	3455650	1561600	232850	45.1	6.7
2013	3280000	1615900	228300	49.2	6.9
2014	4218180	157773	4857	37.4	11.5
2015	4684650	1722940	517000	36.7	11.0
2016	4747430	1682550	555350	35.4	11.6
*نسبة النمو السنوي المركب	0.0911	0.0528	0.118	-0.0320	0.0163
المتوسط	2908059.69	1039434.69	205429.23	49.15	7.85

المصدر: مختاري، عبد(2018) تاثير اتفاقية الشراكة الاورو- جزائرية على الكمارك في ظل انخفاض اسعار المحروفات للمدة 2005-2016، جامعة الاغواط مجلة الدراسات الدولية، المجلد 15، العدد 1، ص160.

*استخرجت نسبة النمو من قبل الباحث بالاعتماد على الاكسل (المعادلة الاسية)

ب – الايرادات الكمركية مقابل الايرادات العامة للدولة

نظرًا لانفتاح الجزائر على العالم الخارجي بشكل اكبر، ومن خلال التخفيض الكمركي، فانها واجهت منافسة متزايدة لبعض التحديات الرئيسة، وعلى مدى السنوات الماضية، وكان اهم عائق هو رفع نسبة الايرادات للدولة لتمضي في تخفيض البطالة، ومعالجة النمو الاقتصادي، لذا فان الايرادات الكمركية التي سعت اليها الجزائر لتمول الاقتصاد، فانها ازدادت بشكل مطرد للمدة

[1]مختاري، عبد(2018) تاثير اتفاقية الشراكة الاورو- جزائرية على الكمارك في ظل انخفاض اسعار المحروفات للمدة 2005-2016، جامعة الاغواط مجلة الدراسات الدولية، المجلد 15، العدد 1، ص160.

(2005–2015) كما في الجدول (10)، اذ كانت في عام 2005 بقيمة (311) مليون دينار، ثم اخذت بالارتفاع التدريجي الى ان وصلت في عام 2015 بقيمة (1000) مليون دينار، وبنسبة نمو(0.11)، وهي بذلك تجاوزت نسبة النمو في الايرادات العامة والتي بلغت (0.031)، وكما يلاحظ من الجدول ان نسبة مساهمة الايرادات الكمركية ترتفع بعد الشراكة الاوربية.

جدول (10) الايرادات الكمركية ومساهمتها في الايرادات العامة للمدة 2005 – 2015[1]
(مليون دينار)

السنوات	الايرادات العامة للدولة	الايرادات الكمركية	نسبة الايرادات الكمركية من اجمالي الايرادات العامة للدولة %
2005	3082.6	311	10.1
2006	3639.8	284	7.8
2007	3687.8	343	9.3
2008	5190.5	440	8.5
2009	3672.9	460	13
2010	4392.9	492	11
2011	5790.1	579	10
2012	6339.3	793	13
2013	5957.5	940	15.8
2014	5719	908	16
2015	4293.2	1000	23.3
*نسبة النمو السنوي المركب	0.031	0.112	0.079
المتوسط	4705.96	595.45	12.53

المصدر: فتيحة، قشرو(2019) تقييم اثر التفكيك الكمركي في اطار الشراكة الاورو- جزائرية على الايرادات العامة للدولة للمدة 2005-2015، مجلة ادارة الاعمال، العدد السادس، ص 86.
*استخرجت نسبة النمو من قبل الباحث بالاعتماد على الاكسل (المعادلة الاسية)

ثانيا– الانعكاسات الخارجية

أن الكمارك الجزائرية أخذت على عاتقها إلتزاماً بأن تعمل بفاعلية مع المنظمة العالمية للكمارك وأعضائها وباقي الأسرة الدولية، من أجل إيجاد أنماط جمركية مشتركة، وتهدف إلى تحقيق أمن وتسهيل حركة التجارة الدولية، وتحقيق الحماية الإقتصادية، بعد ان اخذت مؤسسة الكمارك على عاتقها أن تبلور إستراتيجية جمركية محكمة لحماية الإقتصاد الوطني وتكييفها مع متطلبات الحماية من جهة والتغيرات الدولية من جهة أخرى في ظل الظروف الجديدة التي يعيشها الإقتصاد الجزائري.

ومن خلال الجدول (11) يتبين ان حجم الصادرات مع البترول قد انخفضت من 45036 في عام 2005 الى 28883 مليون دولار عام 2016 بسبب ارتفاع اسعاره، وخاصة في عام 2010 وما بعدا، ثم انخفض بعد عام 2014.وكذلك يلاحظ ان نسبة نمو الصادرات ظهرت بالقيمة السالبة، (0.036–)، والتي يرجع سببها ان الايرادات الكمركية عند انخفاضها مع الشراكة الاوربية لم تحقق نفع اقتصادي لها

اما الواردات ايضا ارتفعت من 20048 عام 2005 الى 46727 مليون دولار ، بسبب انخفاض التعريفة والرسوم الكمركية بعد الشراكة مما شجع المنتجات بالدخول الى الجزائر، لهذا ظهرت نسبة النمو موجبة ومرتفعة (0.073) وبحدود 7%، وبذلك ارتفع اجمالي التجارة الخارجية مع دول العالم، وبنسبة نمو (0.013)، وهذا يعكس زيادة الصادرات على الورادات، وعلى اثر ارتفاع التجارة ارتفعت الايرادات الكمركية من 2019.3 عام 2005 الى 5073.0 مليون دولار عام 2016، محققة نسبة نمو (0.08)، لهذا اخذت نسبتها تتذبذب من عام لاخر الا انها اخذه بالارتفاع من 3% عام 2005 الى 6.7% عام 2016

[1] فتيحة، قشرو(2019) تقييم اثر التفكيك الكمركي في اطار الشراكة الاورو- جزائرية على الايرادات العامة للدولة للمدة 2005-2015، مجلة ادارة الاعمال، العدد السادس، ص 86.

جدول (11) تطور الايرادات الكمركية والتجارة الخرجية في الجزائر 2005- 2016 (مليون دولار)

السنوات	الصادرات	الواردات	التجارة الخارجية	الايرادات الكمركية	نسبة الايرادات / التجارة الخاجية %
2005	45036	20048	65048	2019.3	3.1
2006	54613	21456	76069	1611.5	2.1
2007	60163	27631	87794	1742.7	1.9
2008	79298	39479	118777	1878.2	1.5
2009	45194	39294	84489	2059.1	2.4
2010	57053	40473	97526	2289.2	2.3
2011	73489	47247	120736	2199.0	1.8
2012	71866	47490	119356	3002.9	2.5
2013	65917	54852	120769	2876.4	2.3
2014	95662	33058	128720	6415.9	4.9
2015	37787	51501	89288	5134.5	5.7
2016	28883	46727	75610	5073.0	6.7
*نسبة النمو السنوي المركب	-0.036	0.073	0.013	0.080	0.066
المتوسط	59580.1	39104.7	98681.8	3025.1	3.1

المصدر: عبد مختاري، تاثير اتفاقية الشراكة الاورو- جزائرية على الكمارك في ظل انخفاض اسعار المحروفات للمدة 2005-2016، جامعة الاغواط مجلة الدراسات الدولية، 2018، المجلد 15، العدد 1، ص160.[1]

*استخرجت نسبة النمو من قبل الباحث بالاعتماد على الاكسل (المعادلة الاسية)

المبحث الرابع

الاستنتاجات

1. قدمت الجزائر برنامجا لدعم الانتعاش الاقتصادي أو البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009، وكذلك قدمت البرنامج الثاني للإنعاش الاقتصادي 2010–2014 ، وتم توقيع اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في أبريل 2002 ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 ، وتحدد الاتفاقية إطارًا للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وقواعد المنشا في جميع المجالات، واهم ما جاء بالاتفاق:-
   - المزايا الممنوحة للسلع ذات المنشأ الجزائري:
   - المنتجات الصناعية: الإعفاء الكلي من الرسوم الجمركية.
   - المنتجات الزراعية التي يشملها البرتوكول (1) تخفيض التعريفة الكمركي من 50% إلى 100% من الرسوم الجمركية والحقوق والرسوم ذات الأثر المماثل.
   - المزايا الممنوحة للمنتجات ذات المنشأ الأوروبي.
   - المنتجات الصناعية: الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية والحقوق والرسوم ذات الأثر المماثل إبتداء من 1 أيلول 2005 بالنسبة للمواد المذكورة في الملحق (2) من الاتفاق.
2. التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية والحقوق والرسوم المماثلة إبتداءً من 1 أيلول 2005 بالنسبة للمنتجات التي يشملها الملحق (3)، إلى غاية الإزالة الكاملة وذلك في غضون 5 سنوات إبتداءً من السنة الثالثة من بدء هذا الإتفاق (1 أيلول 2007)
3. انعكست الاصلاحات الجزائرية للكمارك على المتغيرات المالية والكلية، وكانت اهميتها المالية كالاتي:-
   - بلغت اهمية الضريبة الكمركية / الضرائب الاجمالية خلال 2004– 2016 بنسبة (7.85%).
   - بلغت اهمية الايرادات الكمركية الى الايرادات العامة للمدة 2005 – 2015 في المتوسط بنسبة (12.53).
   - وصلت عدد حالات التهريب الكمركي الى(3877.55) حالة وبمتوسط (13.51) خلال 2000–2010.
   - بلغت نسبة نسبة الايرادات / التجارة الخاجية بمتوسط (3.1) خلال 2005– 2016.

[1] **عبد مختاري، 2018 ص160**

التوصيات

1. مراجعة الاتفاقات الجزائرية ةمن ضمنها الاتفاق الجزائري– الاوربي ويتم ذلك بشكل منتظم ومستمر .وذلك لإدخال تشريعات مالية جديدة تقلل من فرص ظهور ثغرات قانونية لممارسة التهرب الضريبي .نشر الوعي الضريبي بين الأفراد وإعداده على نطاق واسع برامج إعلامية تهدف إلى تثقيف دافعي الضرائب نحو تقديم الخدمات العامة .تحقيق العدالة الضريبية
2. توسيع نطاق التعاون مع دوائر الدولة ومكتب الرقابة المالية في الجزائر. وتلزم الدولة المكلفين بالكشف عن ممتلكاتهم خارج الدولة لغرض تتبعها ومراقبتها. كما يمكن وضع صيغ للاتفاقيات الدولية لغرض تقليل التهرب من خلال تبادل المعلومات التي تفيد في فرض وتحصيل الضرائب ومنع التهرب منها.

المصادر

1. بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي وتاثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، الجزائر، 2013، ص 185.
2. بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي وتاثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، الجزائر، 2013، ص 176.
3. حرفوش سهام، اثر قواعد المنشا على التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاتفاق الشراكة الاوربية، مجلة الحقوق، العدد 33، ص354.
4. خالد طارق، عادل زقرير، دور برامج الانعاش الاقتصادي (2001- 2014) في تحقيق اقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، 2017، ص9-11.
5. ديباك داس غوبتا، «التجارة، الاستثمار، والتنمية بالشرق الوسط وشمال إفريقيا:الالتزام مع العالم، تقرير التنمية، البنك الدولي، 2003، ص 98.
6. زهية لموشى، الإمتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر، المجلد 6، العدد 11، انون الثاني 2018، ص 22.
7. سميرة بلعمري، مراجعة المزايا والإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثميرين، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2018. ص 60.
8. صبرينة فراح، تطور سياسة التعريفة الكمركية في ظل النظام التجاري متعدد الاطراف والعولمة- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، 2011، ص 140.
9. صبرينة فراح، تطور سياسة التعريفة الكمركية في ظل النظام التجاري متعدد الاطراف والعولمة- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، 2011، ص140.
10. طالبي صلاح الدين، محاولة تقييم يرامج الانعاش الاقتصاد الجزائري في ضوء المقاربة الكنزية للمدة 2000-2010، مداخلة مؤتمر الدولي، الجزائر، 2013، ص12.
11. عابد بشكير، دراسة تحليلية للتنمية الاقتصادية في الجزائر للمدة 2001-2014، العدد 14، ص 20.
12. فتيحة، قشرو(2019) تقييم اثر التفكيك الكمركي في اطار الشراكة الاورو- جزائرية على الايرادات العامة للدولة للمدة 2005-2015، مجلة ادارة الاعمال، العدد السادس، ص 86.
13. مختاري، عبد(2018) تاثير اتفاقية الشراكة الاورو- جزائرية على الكمارك في ظل انخفاض اسعار المحروفات للمدة 2005-2016، جامعة الاغواط مجلة الدراسات الدولية، المجلد 15، العدد 1، ص160.
14. مراد زايد انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاث الشراكة الاورو- جزائرية، مجلة علقم الاقتصاد والتجارة، 2009، ص9.
15. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر للمدة 2001-2019، مجلة كلية الساسة والاقتصاد، العدد 5، 2020، ص46-50
16. ياسمينة خروب، النظام القانوني للوكالة الوطنية في ترقية الإستثمار، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. الجزائر، المجد 1، العدد 1، كانون الأول 2017، ص 606.